Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year: 2023 Vol.5 No.1 pp: 93-104

Banking liquidity management and its role in reducing liquidity risk

SEDDIKI Meriem [1], ZENAGUI Sid ahmed [2]

[1] *University of Ain Temouchent of Belhadj Bouchaib, Algeria, meriem.seddiki@univ-temouchent.edu.dz.*
[2] *University of Ain Temouchent of Belhadj Bouchaib, Algeria, sidahmed.zenagui@univ-temouchent.edu.dz.*

ARTICLE INFO

Article history:
Received:15/05/2023
Accepted:13/06/2023
Online:30/06/2023

Keywords:
liquidity risk
liquidity management
Financial crises
Financial losses
Liquidity levels
JEL Code: G21 ; E5

ABSTRACT

This paper aims to manage bank liquidity that can contribute to minimizing liquidity risks and controlling them more. The study concluded that liquidity risk is one of the most important risks that cause huge financial losses, which could lead to the bank's collapse and the occurrence of financial crises. The bank should also be concerned with monitoring the levels and volumes of liquidity it has in order to avoid falling into a situation of deficit or violating the legislation imposed by the banks' activity monitoring bodies regarding the levels of liquidity that must be kept with the Central Bank or in the treasury of the Commercial Bank.

إدارة السيولة المصرفية ودورها في تخفيض من خطر السيولة

صديقي مريم[1]، زناقي سيد احمد [2]

[1] جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، meriem.seddiki@univ-temouchent.edu.dz

[2] جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، sidahmed.zenagui@univ-temouchent.edu.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:2023/05/15
تاريخ القبول:2023/06/13
تاريخ النشر:2023/06/30

الكلمات المفتاحية

مخاطر السيولة
إدارة السيولة
أزمات مالية
خسائر مالية
مستويات السيولة
JEL Code :G21 ؛ E5

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى إدارة السيولة المصرفية التي يمكن أن تساهم في تدنية مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن والتحكم فيها بشكل أكبر، وتوصلت هذه الدارسة إلى أن مخاطر السيولة من أهم المخاطر المتسببة في حدوث خسائر مالية ضخمة، يمكن أن تؤدي إلى انهيار المصرف وحدوث أزمات مالية. وعلى المصرف أن يهتم بمراقبة مستويات وأحجام السيولة لديه حتى يتجنب الوقوع في وضعية عجز أو مخالفة التشريعات التي تفرضها هيئات مراقبة نشاط المصارف حول مستويات السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي أو في خزينة البنك التجاري.

*Corresponding Author: *SEDDIKI Meriem.*

(cc) BY-NC

- مقدمة:

تلعب المصارف باعتبارها من المنشآت المالية دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال الوظائف التي تقوم بها والخصائص التي تميزها، وبالتالي هي تهدف إلى تحقيق وتكييف هيكلها التنظيمي مع وظائفها للتمكن من أداء دورها بفعالية مع مراعاة المحيط الاقتصادي السائد والتغيرات الحديثة، وتعتبر البنوك إحدى الدعامات الأساسية لبناء الاقتصاد، وازدادت أهميتها في كل الاقتصاديات حيث أصبحت تشكل إحدى أهم الأجهزة المعتمدة في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد، فهي كأداة للاستثمار والتنمية ولا يقتصر دورها على الأعمال المصرفية فقط بل تتعداه لصنع الجو الملائم والصالح لتنمية الاقتصاد، والقطاع المصرفي يعد من أبرز القطاعات المعتمد في بناء الهيكل الاقتصادي.ومما لاشك فيه أن موضوع المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها يعتبر من أهم المواضيع المحددة للسلوك المالي المصرفي، وذلك أن تلك المخاطر تعبر عن احتمال وقوع خسارة غير متوقعة لجزء أو كل من الأصول المستثمرة، نتيجة لطبيعة العمل المصرفي المبني أصلا على عنصر المخاطرة، وبسبب ذلك أصبحت البنوك مطالبة بإدارة حدين بمعنى أنه إذا ازداد حجم السيولة خاصة أثناء الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلبيا في ربحية البنك ، ومن جهة أخرى إن انخفاض السيولة سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي ، مما تضطر البنوك إلى القيام بإجراءات كالتخطيط لتوظيف أموالها تبعا لما تتوقعه من تقلبات لحركة الودائع ، حيث تسعى للحصول على الربح من السيولة ،و كيفية استثمارها ، والاستخدام الكفء للموارد المالية التي بحوزتها ، والبحث عن أفضل السبل و الوسائل المؤدية إلى تحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى إليها.

إن استقرار الجهاز المالي و المصرفي يتوقف على سلامة و نجاح البنوك في تبني و أنظمة سليمة و فاعلة لإدارة المخاطر المصرفية على تنوعها خاصة المتعلقة بالسيولة ، بهدف تخفيض أوزانها و تطوير النظم المحاسبية و ممارسات الشفافية و الإفصاح المالي ، الذي يتوافق مع ما تفرضه القواعد و المعايير الدولية والمحلية بتوفير الكفاءات البشرية بما يعزز كفاية رأس المال " الملاءة المصرفية" ، وإحداث تحسينات ذات قيمة عالية على الأداء يجعلها قادرة على تحقيق الميزة التنافسية في الصناعة المصرفية ، وزيادة الثقة في المؤسسات المصرفية و النظام المالي ككل.

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور إدارة السيولة المصرفية في تخفيض من خطر السيولة؟

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة بين السيولة والمخاطرة.
- تعمل إدارة السيولة التي يعتمدها البنك على تخفيض من خطر السيولة.

أهمية الدراسة:

تمكن أهمية هذه الدراسة في تعميق المفاهيم حول آليات إدارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك، ومحاولة الوصول إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تدنية مخاطر السيولة البنكية إلى أدنى حد ممكن والتحكم فيها بشكل أكبر.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة عليها.
- تحديد أدوات وتقنيات إدارة السيولة المصرفية ومعايير قياسها.
- التركيز على الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية.

المنهج المستخدم:

للوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، من أجل معالجة إشكالية البحث المقدمة والتأكد من صحة الفرضيات وذلك باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لوصف وتحليل الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف الجوانب النظرية. وعليه قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: ماهية السيولة المصرفية.

المحور الثاني: أدوات وتقنيات أدارة السيولة المصرفية ودورها في تخفيض من خطر السيولة.

1-المحور الأول: ماهية السيولة المصرفية

1-1-مفهوم السيولة المصرفية:

السيولةLiquidity في معناها المطلق تعني :النقديةCash Money أما السيولة في معناها الفني فتعني :قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليًا أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته. (عبد المطلب، 2006)

كما تعرف السيولة أيضا بمفهومها المجرد، على أنها القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات .أما ما تعنيه السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل فهو عرض النقد M2 المكون من النقد وودائع تحت الطلب M1 بالإضافة إلى الودائع المربوطة (بوعبدلي و عمي سعيد، 2014)

أما السيولة المصرفية فتعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى بحيث يضطر أن يستثمر هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي. (عقل، 2006)

كما تم تعريفها بأنها: احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير. (عساف، 1976)

1-2-أهمية السيولة المصرفية:

تعتبر السيولة ذات أهمية، خاصة للمصارف لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس، مال بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب Bank Capital Base المصرف الأموال النقدية خارج المصرف، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب. وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، هذا، ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة، لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات الآتية:

- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- يعد مؤشرا ايجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي. (بوعبدلي و عمي سعيد، 2014)

1-3- مصادر السيولة المصرفية و العوامل المؤثرة فيها:

تحتفظ البنوك التجارية بالسيولة لمواجهة الطلب على الودائع بأنواعها وتجنب اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل أو الاقتراض من البنوك الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى لاستغلال فرص الاستثمار باعتبار البنوك أحد المؤسسات التجارية التي تسعى بمجملها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

1-3-1- مصادر السيولة:

غالبا ما يتم التمييز بين مكونين للسيولة المصرفية هما: السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية، وتتمثل السيولة الحاضرة في الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك، وهو مجموع ما يوجد بحوزته من نقد سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية والودائع النقدية لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) بالإضافة إلى الشيكات تحت التحصيل التي يقدمها الزبائن والودائع لدى البنوك الأخرى، أما السيولة شبه النقدية فهي الموجودات التي تدر عائدا للبنك ويمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة، وتتكون من الأصول التي يمكن بيعها أو رهنها مثل: سندات الحكومة، الأوراق التجارية المخصومة (الكمبيالة، السند لأمر...). ويمكن أن تحصل البنوك التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزامات عليها فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال:

– تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها، وتحصيل البنوك لاستثماراتها التي انتهت آجالها.

– بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية مثل: بيع الأسهم والسندات والقروض السندية.

أما على جانب الخصوم فيتم ذلك من خلال تنمية الودائع. (رجراج، 2014)

1-3-2- العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

هناك مجموعة من العوامل التي ليا تأثير عمى كمية السيولة لدى المصارف التجارية أهمها:

- عمليات الإيداع والسحب على الودائع.
- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف.
- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصرف.
- رصيد رأس المال الممتلك. (رجراج، 2014)

1-4- معايير قياس السيولة المصرفية:

من الضروري أن يهتم البنك بمراقبة مستويات وأحجام السيولة لديه حتى يتجنب الوقوع في وضعية عجز أو مخالفة التشريعات التي تفرضها هيئات مراقبة نشاط البنوك حول مستويات السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) أو في خزينة البنك التجاري. ومن أهم المعايير المستخدمة لقياس سيولة البنك التجاري فيما يلي:

نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي بدون فوائد وبنسبة معينة مما لديها من ودائع، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{ارصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة اجمالي الودائع + الالتزامات الاخرى}} \times 100$$

نسبة الرصيد النقدي: وتمثل هذه النسبة العلاقة بين ما يملكه البنك من موارد نقدية ومجموع التزاماته اتجاه الغير. ويتم حساب هذه النسبة لمعرفة سيولة البنك الفعلية وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقود في خزانة البنك + سيولة اخرى}}{\text{مجموع الودائع + الالتزامات الاخرى}} \times 100$$

نسبة السيولة العامة: ويعتبر هذا المعيار أكثر دلالة على سيولة البنك الفعلية، وتقيس هذه النسبة مدى قدرة السيولة الحاضرة (الاحتياطات الأولية) والسيولة شبه النقدية (الاحتياطات الثانوية) على الوفاء بالالتزامات المستحقة على البنوك في تاريخ استحقاقها ودون خسارة في القيمة، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاحتياطات الاولية + الاحتياطات الثانوية}}{\text{مجموع الوادئع + الالتزامات الاخرى}} \times 100$$

السيولة الإضافية: تحرص البنوك على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة. وهذا بغرض تدعيم ثقة الغير بها، وتقدر هذه النسبة حسب ما تراه مناسبا لها.

نسبة السيولة الحاضرة: تستخدم للتعبير عن مدى كفاية السيولة الحاضرة في مقابلة الاحتياجات العاجلة المترتبة عن طلبات السحب من الودائع، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الحاضرة} = \frac{\text{النقدية بالصندوق}}{\text{الودائع تحت الطلب}} \times 100$$

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب وإن كانت طريقة حسابها متعارف عليها، فإن نسبها المعيارية تبقى غير محدودة بشكل يسمح بإتباعها في مختلف الاقتصاديات، وعلى هذا الأساس، تنفرد كل هيئة رقابية بتحديد النسبة التي تراها مناسبة تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية التي يمليها الوضع الراهن للبلد.)محب خلة توفيق(2011 ,

1-5-مخاطر السيولة المصرفية وأسبابها:

1-5-1- مفهوم مخاطر السيولة:

هي تلك المخاطر التي تنشأ عندما تصبح استخدامات البنك أكبر من موارده أثناء قيامه بنشاطاته، وقد يواجه المصرف حالتين في هذا الصدد:

الحالة الأولى :تسمى بخطر السيولة الفورية، وهي تنشأ عندما يكون المصرف غير قادر على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بسبب طلبات السحب الهائلة وغير المتوقعة لأموال المودعين أو مؤسسات الائتمان الأخرى.

الحالة الثانية :تسمى بخطر التحويل، وفي هذه الحالة فإن المصرف يواجه صعوبات في تحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة.

وتجدر الإشارة إلى أن المصرف قد يفقد فرصا مهمة في السوق بسبب عدم توفره على سيولة، كما قد يفقد سمعته إذا تكرر عجزه عن تلبية سحوبات المودعين. (مريم، 2016)

2-4 أسباب مخاطر السيولة المصرفية:

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في إدارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية مما يؤدي إلى عدم توازن طبيعة المصادر والاستخدامات، وهناك عدة أسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة أهمها:

- عدم التوازن بين نمو الالتزامات المؤسسة وأعباء خدماتها.
- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائمة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال. (خلف و ناجي، 2017)

2-المحور الثاني: أدوات وتقنيات إدارة السيولة المصرفية ودورها في تخفيض من خطر السيولة

2-1-مفهوم إدارة السيولة المصرفية:

هناك عدة تعاريف لإدارة السيولة نذكر منها ما يلي:

- تعني احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد. (لال الدين، 2011)
- يقصد بإدارة السيولة، الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد والمقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف. (الشبيلي، 2013)
- إن إدارة السيولة تعني قدرة المصرف الفردي على مواجهة التزاماته التي تشمل وبصوره أساسية تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع. والسيولة التامة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أمواله غير السائلة وبذلك يمكن القول بان السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف. (اللوزي، زويلف، و مدحت، 1997)

ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة السيولة على أنها : " مجموعة الأموال المحتفظ لدى المصارف أو المؤسسات لمواجهة الالتزامات.

2-2-نظريات إدارة السيولة المصرفية:

نظرية الفرض التجاري Trading Loan Theory

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه، والتي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقا لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات. وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث أن الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل الصفقات محددة ولفترات قصيرة.

- نظرية التحول Shift Ability Theory

إن هذه النظرية تشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطيات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر.

- نظرية الدخل المتوقع :Expected Income Theory

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترض في المستقبل، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من

الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة، والذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.

-نظرية إدارة المطلوباتLiabilities Management Theory

منذ أواخر الستينات، ومطلع السبعينات من هذا القرن، تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول أنه بمستطاع المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته إلى الإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية طرحت مفهومها للسيولة على أساس قدرة المصرف على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله. (بوعبدلي و عمي سعيد، 2014)

2-3-أدوات **وتقنيات إدارة السيولة المصرفية:**

تستخدم المصارف تشكيلة متنوعة من الأدوات والاستراتيجيات والتقنيات لإدارة السيولة والتعامل مع مخاطرها، وفيما يلي عرض لأهمها:

2-3-1-استراتيجيات إدارة السيولة: توجد ثلاثة استراتيجيات لإدارة السيولة هي:

إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الخصوم والإدارة المتوازنة للسيولة.

- **إدارة سيولة الأصول:** تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن الأصول السائلة تعتبر مصدرا بديلا للنقد. وأما الأصول السائلة فهي التي تتميز بإمكانية التحويل السريع إلى سيولة وباستقرار سعرها وقابليتها للمناقلة (التحول من نقد إلى أصل أو العكس) بدون خسارة أو مع خسائر منخفضة. ورغم مزايا هذه الاستراتيجية إلا أنها مكلفة نوعا ما وتسبب خسائر نتيجة تكاليف التسييل.
- **إدارة سيولة الخصوم:** وتعتمد على لجوء المصرف إلى السوق النقدي (للشراء أو الاقتراض) لتغطية احتياجاته للسيولة، وتلجأ إلى هذه الاستراتيجية المصارف الكبيرة والراسخة في السوق المصرفية، أي أنه هذه الاستراتيجية تعتمد على سمعة المصرف ووضعه المالي. ومن أدواتها اتفاقيات إعادة الشراء (Repos)،الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى... وتعتبر هذه الاستراتيجية جد خطيرة بسبب تذبذبات أسعار الفائدة وحالة اللايقين فيما يتعلق بالدخل الصافي للمصرف.
- **الإدارة المتوازنة:** تقع الاستراتيجية المتوازنة لإدارة السيولة وسطاً بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الالتزامات، بمعنى آخر أن على المصرف الاحتفاظ بأصول سائلة (دون إفراط) مع لجوئه عند الضرورة إلى الاقتراض (من السوق النقدي(. ويمكن اعتبار الإدارة المتوازنة للسيولة شكلا من أشكال إدارة الأصول والخصوم، وهي بحسب تعريفها فن وعلم اختيار أفضل مزيج من الأصول لمحفظة أصول المنشأة، وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظة الخصوم لكنها تهتم فقط بجانب السيولة دون بقية الجوانب كالربحية والنشاط والمديونية. (قندوز و براضية ، 2014)

2-3-2-أدوات وتقنيات إدارة السيولة : وتشمل :

- **اتفاقية إعادة الشراء:** هي عقد بين طرفين لبيع ومن ثم إعادة شراء لأدوات مالية غالباً ما تكون أذونات خزانة بغرض سد العجز الطارئ في السيولة.

- **بيع أو شراء الأوراق المالية:** يلجأ المصرف إلى بيع جزء من أوراقه المالية قصيرة الأجل واستخدام حصيلتها في تغطية عجز السيولة، أما في حالة الفائض فيمكنه شراء أوراق مالية تحقق له عائدا وتدعم احتياطاته.
- **التوريق المصرفي:** يقصد به تحويل الأصول المالية غير السائلة والمتمثلة أساساً في القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، بهدف التقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للمصرف.
- **الاقتراض من خلال سوق اليورو دولار:** يشير سوق الدولار الأوروبي إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها البنوك خارج الولايات المتحدة وعلى الأخص الأوروبية، ولم يعد الأمر قاصرا على الدولار، بل يشمل عملات أخرى، ويمكن أن تلجأ إليه المؤسسات المالية للاقتراض، وتتسم القروض التي تقدمها هذه المصارف بضخامة قيمتها.
- **استدعاء الاحتياطي الفائض:** إذا احتاج المصرف التقليدي لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف طارئة فإنه يمكنه استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعاً لدى البنك المركزي.
- **سوق النقد ما بين البنوك:** وهو جزء خاص من السوق النقدي مخصص للمؤسسات المالية وهو بمثابة قناة للسيولة من البنوك ذات الفائض نحو المصارف ذات العجز. ومكان لتدخل البنك المركزي لممارسة سياسته (قندوز و براضية ، 2014).

2-4- الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة في البنوك حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية :

لقد واجهت البنوك العديد من الصعوبات في إطار عملها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة وذلك بسبب الثغرات الموجودة في المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر السيولة الصادرة في سنة 2000، وردا على ذلك قامت لجنة بازل بمراجعة المبادئ السابقة والتوصل إلى نشر مجموعة من المبادئ ثم إصدارها ضمن وثيقة سبتمبر لسنة 2008 تتعلق في مجملها بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك بها. وفيما يلي عرض مختصر لأهم هذه المبادئ (مريم، 2016):

- **المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة:**

تعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث يبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند ملاحظة أي عجز في هذه المجالات، لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي.

- **دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة:**

على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم استراتيجيتها التجارية، ومكانتها في النظام المالي ككل. كما أن من مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة السابق وضمان مراقبة لمؤشرات السيولة في البنك، وإعداد تقرير المجلس الإدارة حول الموضوع، وعلى الإدارة أن تختبر استراتيجيات، واليات إدارة المخاطرة، لضمان التسيير في الوقت الملائم لمخاطر السيولة، على كل بنك على حدا أن يأخذ بعين الاعتبار التكاليف والايجابيات الناتجة

عن المخاطرة، وذلك بغية التعرف الجيد على الحوافز التي تدعوا إلى تحمل مخاطر السيولة وأثرها على إجمالي عمليات البنك.

- **قياس وإدارة مخاطر السيولة:**

يجب على كل بنك أن بحور على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة. هذه العملية، يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة، كما ينبغي على أن يرصد ويسيطر على مخاطر السيولة في كامل فروع البنك فيما يتعلق بالعملات الأجنبية، مع المراعاة الواجبة للطبيعة القانونية والتنظيمية والتشغيلية للعوائق التي يمكن أن تعرقل نقل السيولة.

يجب على البنك وضع استراتيجية لضمان التنويع الفعال المصادر وأشكال التمويل، ويحافظ على علاقات وثيقة مع الجهات المانحة، وذلك لتعزيز تنويع الفعال المصادر التمويل، ويجب على البنك التحقق من قدرته على الحصول على الأموال بسرعة ويحدد العوامل الرئيسية التي من المحتمل أن تؤثر على قدرتها على جمع الأموال.

ينبغي على البنك إدارة وضعيات سيولته ومخاطر السيولة في التداول اليومي، لتكون قادرة على الوفاء في الوقت المحدد، في ظل الظروف العادية وفي أوقات الشدة، على الوفاء بالالتزامات والتسوية، وبذلك تساهم في حسن سير أنظمة الدفع والتسوية.

يبغي على البنك إدارة الضمانات المتاحة لديه، مع التمييز بين الأصول من الفئة الأولى والأصول الأخرى، والتحقق من الكيفية التي يمكن بما تعبئة هذه الأوراق المالية بسرعة. وعلى كل مصرف أن يجري اختبارات التحمل الدورية عن السيناريوهات المختلفة للإجهاد لفترات طويلة أو قصيرة (التي تحدث منفردة أو في وقت واحد)، أو تؤثر عليه في وجه الخصوص أو التي تؤثر على السوق ككل، ضمان أن التعرض لمخاطر السيولة الحالي ينسجم مع مستوى قبول المخاطرة، ومن ثم يستخدم نتائج اختبارات التحمل للتكييف استراتيجياتها لإدارة مخاطر السيولة، وسياساتها ومواقفها، ووضع خطط طوارئ فعالة.

على كل بنك يجب أن يكون لها خطة لتمويل للطوارئ (PFU) في شكل جيد، ويبين فيها بوضوح استراتيجيات المؤسسة لمواجهة النقص في السيولة في حالة الطوارئ، والتي تتضمن وصف السياسات التي ينبغي تطبيقها في حالة التوترات، وتحديد بوضوح لسلسلة المسؤوليات، ووضع إجراءات واضحة لتفعيل هذه السياسات وتنبيه المستوى الأعلى من إدارة، كما يجب اختبارها بانتظام وتحديثها للتأكد من أنها لا تزال تعمل بكامل طاقتها.

يجب على البنك الحفاظ على أصول سائلة ذات جودة عالية والتي تؤدي إلى التعامل مع حالات مختلفة من ضغوط السيولة، وخاصة أي حادث من المرجح أن تجف أو خفض تمويلها المضمونة أو الغير مضمون المتوفر عادة.

- **منشورات حول السيولة:**

يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يؤخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها.

- **دور المشرفين:**

على المشرفين إجراء تقييم دوري للترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بالأخذ بعين الاعتبار مكانتها في النظام المالي، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة على الجهات الإشرافية الأخذ بعين الاعتبار: التقارير الداخلية، الإفصاح الاحترازي ومعلومات السوق.

وينبغي على المشرفين أن يطلبوا من البنك اتخاذ جميع الإجراءات في الوقت المناسب للتعامل بسرعة وفعالية مع نقاط الضعف التي تم تحديدها في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو في وضعيات السيولة. وعلى المشرفين تبادل المعلومات على المستوى الوطني وعلى الصعيد الدولي، مع غيرهم من المشرفين والسلطات المختصة الأخرى، مثل البنوك المركزية، لتعزيز فعالية التعاون في مجال المراقبة والسيطرة وإدارة مخاطر السيولة، على أن تجري هذه التبادلات دوريا خلال الأوضاع الطبيعية، وعند الاقتضاء، أن تكثف جهودها، من حيث وتيرة التبادل وطبيعة المعلومات المقدمة، في أوقات الشدة. (بوعبدلي و عمي سعيد، 2014)

- **خاتمة:**

يتميز عالم الصيرفة بالديناميكية والتوجيه نحو العولمة المالية التي تفرض تحديات مما أدى إلى تعقيد العمليات البنكية أثناء تسيير أصولها وخصومها فيجعلها تحقق عوائد مرضية بأقل ممكن من المخاطرة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى مخاطر السيولة التي تحيط بالعمل، ووضع الإجراءات الرقابية للسيطرة على الآثار السلبية لها وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافها لذا فانه يمكن القول بأن معرفة مخاطر السيولة وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالتالي

- تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر المتسببة في حدوث خسائر مالية ضخمة، يمكن أن تؤدي إلى انهيار البنك وحدوث أزمات مالية.
- تستخدم البنوك مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية من أجل تحديد وقياس خطر السيولة لديها، الأمر الذي يساعدها على التحكم فيها.
- تنجم مشكلات السيولة في المؤسسات نتيجة لخطأ في إدارة الموجودات المتداولة بشكل رئيسي أو كنتيجة لخطأ في تركيب الجانب الأيسر للميزانية. والى جانب ذلك هناك أسباب أخرى تتمثل في تدني وارتفاع مستوى السيولة فيها.
- من الضروري أن يهتم البنك بمراقبة مستويات وأحجام السيولة لديه حتى يتجنب الوقوع في وضعية عجز أو مخالفة التشريعات التي تفرضها هيئات مراقبة نشاط البنوك حول مستويات السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) أو في خزينة البنك التجاري.
- ركزت لجنة بازل الدولية في اتفاقيتها الثالثة على مبادئ إدارة مخاطر السيولة البنكية، وذلك من خلال تحيين بعض المبادئ الموجودة في الاتفاقيتين الأولى والثانية، حيث تم إعطاء أهمية بالغة للأدوات الكمية المستحدثة لغرض قياس مخاطر السيولة في البنوك، ومن ثم تحديد حجمها واتخاذ البنك للقرارات المناسبة لإدارتها.

- **التوصيات:**

يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- يجب أن يحافظ البنك على جودة أصوله السائلة، بالشكل الذي يتوافق مع الطلبات المفاجئة لسحب السيولة مهما كان حجمها.
- ضرورة التأكد من الملاءة وفعاليتها عن طريق ضبط نظام داخلي لإدارة مخاطر السيولة بشكل دوري.
- يجب أن يكون لدى البنك سياسة واستراتيجية وإجراءات لإدارة السيولة بما يتماشى مع حجم المخاطر التي قد يتحملها البنك.

ضرورة أن تعمل البنوك على تطوير أساليب إدارة مخاطر السيولة لديها، من خلال التحيين المستمر لأدوات القياس والرقابة على السيولة البنكية، وضرورة تماشيها مع مقررات لجنة بازل الدولية.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

- **الكتب:**

1. عبد الحميد عبد المطلب. (2006). **البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها** (الإصدار 1، المجلد 1)، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر.
2. سليمان أحمد اللوزي، مهدي حسن زويلف، وإبراهيم مدحت، إدارة **البنوك** (الإصدار 1)، (1997)، عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
3. محب خلة توفيق، **الهندسة المالية الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار**، (2011)، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي الإسكندرية.
4. محمود عساف، **إدارة المنشآت المالية** (الإصدار 2)، (1976) القاهرة، مصر: مكتبة عين شمس.
5. مفلح عقل، **وجهات نظر مصرفية**، (2006)، (الإصدار 1، المجلد 1). عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

- **المجلات:**

6. أحلام بوعبدلي، وحمزة عمي سعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، (2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 7(2)، 115 – 101.
7. اكرم لال الدين، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية : دراسة تحليلية نقدية**. *الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية*،(2011) ،المجلد2، العدد3،73-49.
8. بونيهي مريم **الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية**، (2016) مجلة الاقتصاد الجديد، 02(15)، 215-228.
9. عبد الكريم قندوز ، وحكيم براضية، **تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات**، (2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية(2)، 11-30.
10. محمد حمد خلف، واحمد فريد ناجي، **مخاطر السيولة وأثراها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق**، (2017)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(52)، 401-414.
11. وهيبة رجراج، **إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها**، (2014)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية (05)، 261-282.
12. يوسف عبد الله الشبيلي، **أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية**، (2013)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، 10(2)، 1-61.